الإصلاحات المعتمدة في مرحلة ما بعد الأزمة (الطريق إلى بازل 4)

اتحاد المصارف العربية 2020 الغردقة

أ.د سمير أسعد الشاعر

أستاذ جامعي وخبير إداري مالي وشرعي

البنوك بعد الأزمة المالية

- خلفت الأزمة المالية العالمية (2008) آثار كبيرة على النظام المصرفي العالمي، فكان لابد من التفكير في :

  - **آليات جديدة** تعزز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المستقبلية.

  - **إدارة جيدة** وفعالة للمخاطر القائمة والمستجدة.

مرحلة بازل 3
المنتهية 2019

ركزت على:

- **4.5%:** إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال **الأساسي المستوى الأول** وهو من **ويتألف من:** رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر (كانت هذه النسبة في بازل 2 تقدر ب 2%).
- **2.5%:** تكوين **احتياطي جديد** منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5 % من الأصول.
- 0% - 2.5%: إلزام البنوك **بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطات** لمواجهة الآثار السلبية للدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و 2.5 % من رأس المال الأساسي.

ونصت هذه الاتفاقية أيضا على رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4% إلى6%، وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

محاور بازل 3

- **المحور الأول:** نص على تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال في البنوك.
ومن خلال هذه الاتفاقية سمحت لجنة بازل للبنوك بتطبيق معدل كفاية رأس المال على مراحل
  - 8% خلال (2013 - 2015)
  - 9% خلال (2017 - 2018)
  - 10.5% خلال (2019)
- **المحور الثاني:** شددت لجنة بازل في اتفاقها الجديد على تحسين تغطية المخاطر من خلال الاهتمام بمخاطر جديدة مثل:
  - مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة بأشكالها الجديدة،
  - ومخاطر تصحيح التصنيف الائتماني،
  - بالإضافة إلى مخاطر التوريق،

وفي هذا الإطار ألزمت اللجنة من خلال هذا المحور بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر.

تابع محاور بازل 3

- **المحور الثالث:** نص على إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة **مكملة** لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، حيث **تهدف هذه النسبة** للتحكم في منح القروض، وقد قدرت ب 3% من رأس المال الأساسي (والذي يتكون في معظمه من الأسهم)، ويتم **حساب هذه النسبة** من الأصول داخل الميزانية والأصول خارج الميزانية دون استخدام أوازن ترجيحية.

- **المحور الرابع:** حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الاقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود،

لذلك يتوجب عليها **تكوين مؤونات لأخطار متوقعة** (في حالة الانتعاش تحسبا للركود)، بالإضافة إلى تكوين **منطقة عازلة** إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح، ويضاعف هذا **العازل** من الرساميل المكونة أثناء الازدهار والنمو من قدرة البنوك على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات

تابع محاور بازل 3

- **المحور الخامس:** هدفه تعزيز السيولة في البنوك، وفق معيارين للإشراف على مخاطر السيولة وهما:
  - **نسبة السيولة قصيرة الأجل** (LCR) لتعزيز مرونة للمخاطر المتوقعة للبنوك تمكنها من الصمود لمدة 30 يوم خلال حدوث أي أزمة محتملة.
  - **نسبة السيولة طويلة الأجل** (NSFR) بهدف توفير مصادر تمويل مستقرة لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة)، وذلك لمواكبة التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات.

استمرار وتجدد الأزمات
يقودنا بعد بازل 3 لبازل 4

- الملاحظ أن مقاربة الأزمات لا زالت تعتمد نفس الآليات والمنهجيات بل وتعميق للمعادلات وتحليلاتها وانعكاساتها. (A-IRB (advanced internal ratings-based

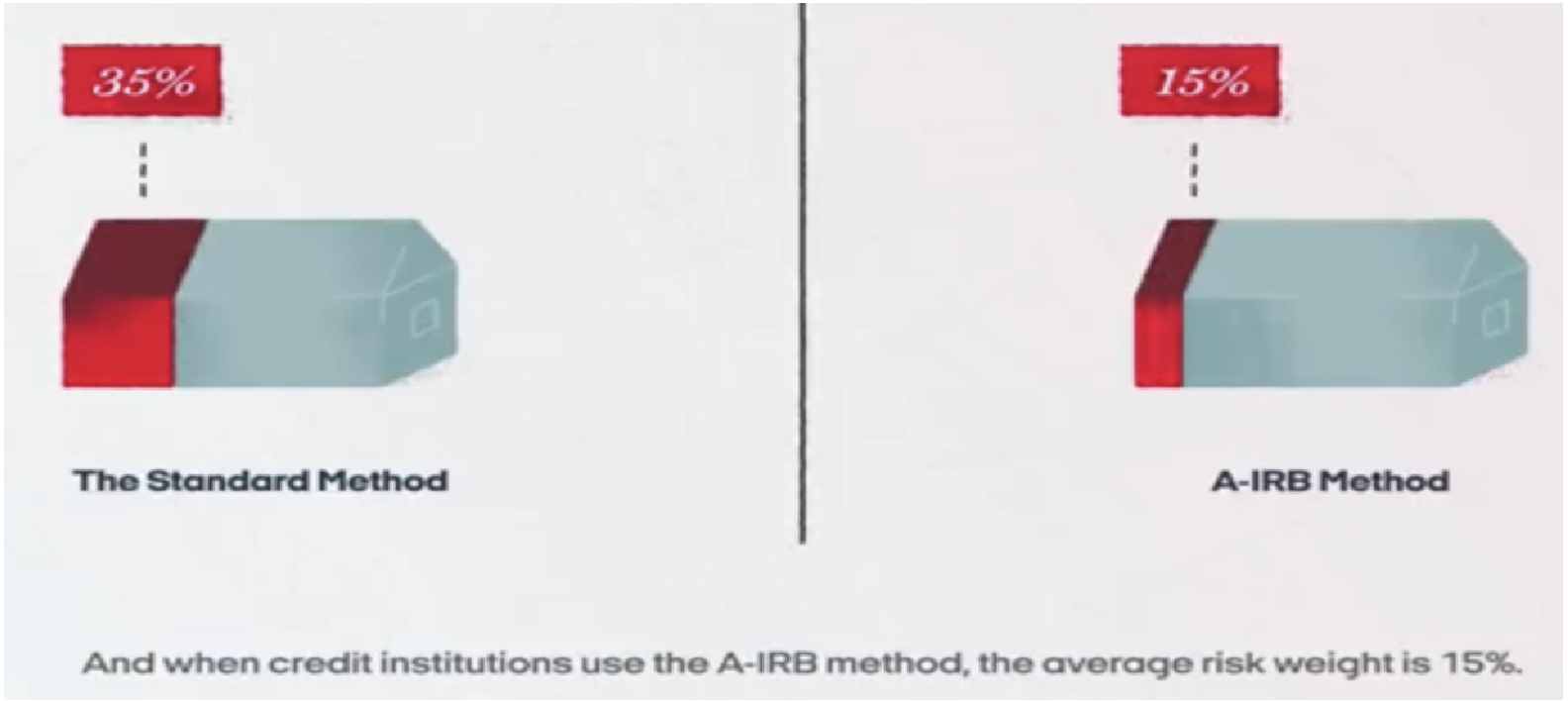

ما قبل بازل 4

- تم الانتهاء من اتفاقية بازل 4 (بالكامل تقريبًا) من قبل لجنة بازل في ديسمبر 2017 ، ومن المقرر تنفيذها اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 2022 مع زيادة الحد الأدنى لرأس المال على مدى 5 سنوات.
- تضمنت اتفاقية ديسمبر 2017 تعديلات جوهرية على معالجة رأس المال
  - لمخاطر الائتمان ، والمخاطر التشغيلية
  - وتعديل تقييم الائتمان،
  - ومراجعات لتعريف نسبة الرافعة المالية
  - وتطبيق نسبة الرافعة المالية على البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية .
- وكان تم بالفعل الانتهاء من إطار عمل منقح لمخاطر السوق في يناير 2016.

التوجه في بازل 4

- **دعوة البنوك:**

- لزيادة الاستثمار في الأصول قليلة المخاطر من جهة والحد من التعرض للأصول المرتفعة المخاطر مما سيقلص أرباح المصارف.
- للتركيز على دور البنك الفاعل في إقراض الاقتصاد بدلاً من العمل على جني المكاسب من المتاجرة بأدوات المالية عالية المخاطر.

وهنا ستنقلب الصورة، وستعود **البنوك التقليدية** للتقارب مع **المصارف الإسلامية** التي كانت ابتعدت ولفترة عن هذا الدور لتتقارب ومنهجيات عمل البنوك الزميلة.

تابع التوجه في بازل 4

- اقتراح حد أدنى لرأس المال لبناء **صلة معقولة** بين المخاطر ورأس المال، مما سيشكل تهديداً للنمو وخلق فرص العمل، وربما للاستقرار المالي. **علماً أن** المسار **غير متكافئ** وعلى حساب رأس المال

وهذا سيشجع البنوك للتوجه للصفقات عالية المخاطر بدل المنخفضة لمزيد ربحية.

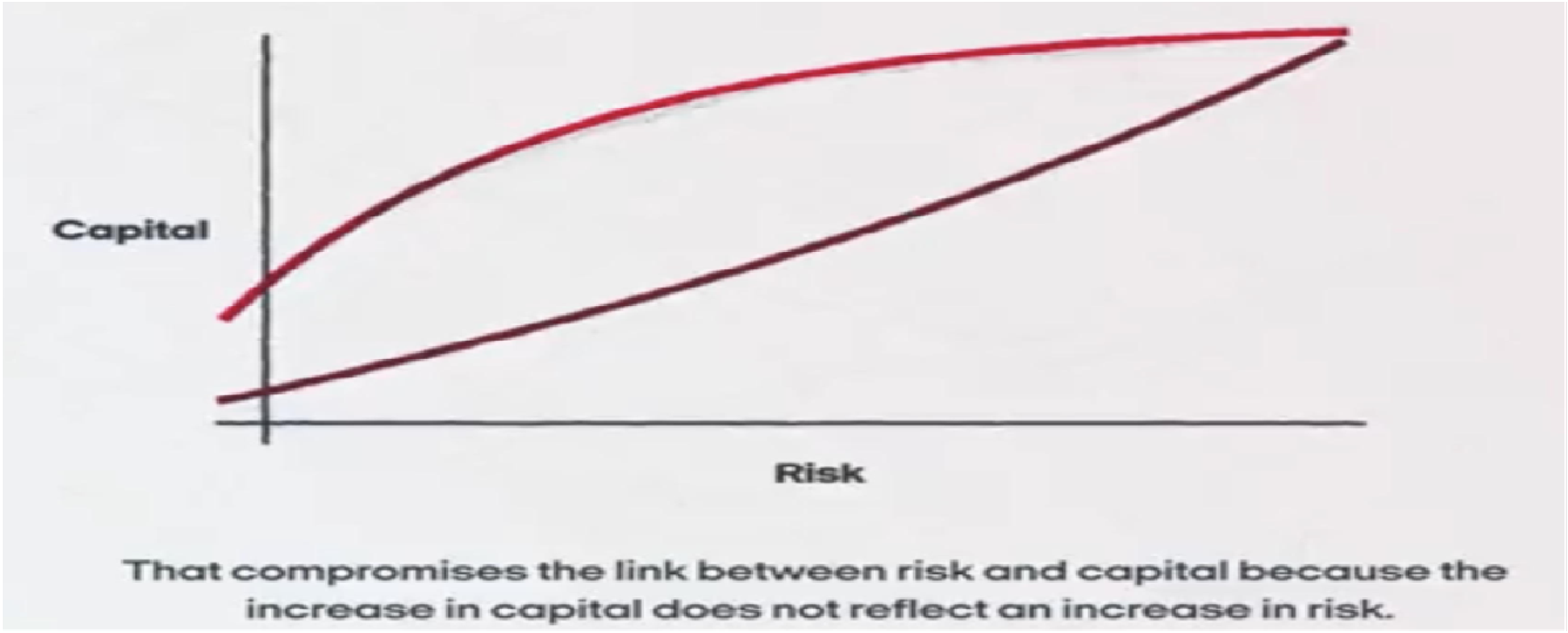

عموماً نتائج هذا التوجه

- الاستمرار بنفس فلسفة العمل القائمة رغم أننا قادمين على جيل جديد من البنوك (بنوك ما بعد التقنيات المستحدثة والبلوك تشين وأنماط جديدة من المخاطر)
  - أي مزيد من:
    - المعادلات المالية المتقدمة.
    - التحليل الدقيق على صعيد المصرف والمصارف.
    - التعمق في تشخيص المخاطر ومواجهتها.
    - وغيرها مما هو مهم وأساسي.

غير أن مشكلة هذا التوجه تجاوزه واقع وحقيقة معاناة الموارد البشرية التنفيذية داخل المصارف الواقعة بين دفتي الرحى:

1. الالتزام بالمتطلبات المصرفية
2. مطالبة المساهمين بمزيد أرباح

Notes:

- Credit institutions use the standard method, the average risk weight is 35%.
- Credit institutions use the A-IRB method, the average risk weight is 15%.

  That's a difference of 20 percentages point!
- Why such a big difference?
- The A-IRB risk weight is 15% is calculated based on the risk of bank's actual customers.
- The standard method 35% is a global one. Size. Fits. all risk weight not based on bank's actual customers.